منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي
ALBARAKA FORUM

التمويل الإسلامي

نموذج تحوّلي لتحقيق العدالة المالية ودفع التنمية المستدامة عالميًا

حـوار حصـــري

الحوار أجرته: غادة خلف الله، مديرة الاتصال والإعلام، مكتب الأمانة العامة، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي

> هذا النظام - النظام المالي العالمي - انتهى والعالم بصدد نظام جديد يطمح إلى أن يكون أكثر توازنا وأكثر عدلا وأكثر كفاءة

سعادة د. محمود محي الدين
المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة

مقدمة

مع تصاعد الأزمات المالية وتزايد فجوة التمويل التنموي، يزداد التركيز على نماذج تمويلية ترتكز على العدالة والقيم الإنسانية، حيث أصبح الإهتمام بالناس والبيئة جزءًا أساسيًا من أي نهج اقتصادي ناجح. وفي هذا الإطار يبرز التمويل الإسلامي كنمـــوذج يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بالقيم الأخلاقيـــة. على هامش القمة العالمية الثانية للاقتصاد الإسلامي في إســـطنبول بعنوان **"استراتيجيات الاقتصاد الإسلامي: الطريـــق نحو اقتصاد عالمي مؤثر"**، نلتقي **بسعادة الدكتور محمود محي الدين المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة**، في حوار حصري يناقش فيه دور التمويل الإسلامي في إعادة تشكيل السياسات المالية الدولية وتعزيز الاقتصاد الإسلامي.

السؤال 1:

في ظل تعثر النظام المالي العالمي في إيجاد حلول عادلة ومستدامة لأزمة الديون. رأيكم، إلى أي مدى يمكن للتمويل الإسلامي بمنهجيته القائمة على تقاسم المخاطر والارتباط بالأصول الحقيقية أن يقدم نموذجاً بديلاً؟ وهل ترونه مجرد طرح أخلاقي أم بداية لمسار أعمق نحو إعادة تشكيل منطق التمويل الدولي؟

الدكتور محمود محي الدين:

> نحن في مرحلة كل قواعد اللعبة بحاجة لإعادة النظر فيها، النظام الاقتصادي، بل النظام السياسي الموروث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هو الآن محل مراجعة

الأزمة التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية والبلدان ذات الأسواق الناشئة، وعدد كبير منها عضو في منظمة التعاون الإسلامي، تُعتبر عرضاً لمرض عضال يعاني منه ما يسمى بالنظام المالي العالمي. بمتابعة ما يحدث في هذا النظام وأقول إنه يطلق عليه ذلك أو يسمى بالنظام، ولكن هو لا يرتقي لأن يكون نظاماً، ولكنه مجموعة من الترتيبات والقواعد التي لا تتمتع بالتكامل ولا الاتساق.

وبالتالي نعاني من نظام مالي إذا صلحت التسمية يعاني بالأساس من عدم كفايته لتمويل التنمية وتغيرات المناخ والتعامل مع المتطلبات الطبيعية وتمويل التنمية. هنا أتعامل معها بنهج الأمم المتحدة: 17 هدفاً عاماً طموحاً يغطي مجالات مكافحة الفقر، الارتقاء بنوعية التعليم والرعاية الصحية، تطوير مجالات فرص العمل، الاستثمارات في البنية الأساسية والبنية التحتية التكنولوجية، وأيضاً ما يتعلق بتغيرات المناخ وما يعرف بالتنوع البيولوجي.

فنحن نعاني من نظام يعاني من ثلاث أمور:

- الأولى: أن التمويل غير كافٍ لسد الفجوات المتزايدة للوصول لأهداف التنمية المستدامة.
- الأمر الثاني: أن هذا التمويل يعاني من عدم الكفاءة، بمعنى أنه يستغرق الأمر وقتاً طويلاً جداً، خاصة عند اللجوء لمؤسسات تمويلية دولية. من بداية تقديم الطلب حتى الحصول على التمويل، قد يستغرق الأمر ما لا يقل عن 24 شهراً أو أكثر.
- الأمر الثالث: أن هناك قدراً كبيراً جداً من الاعتماد على صيغة الاستدان وليس التمويل طويل الأجل الميسر أو التمويل من خلال المشاركة المباشرة في شكل أسهم أو حصص من المشاريع.

> ونجد أنفسنا اليوم في عدد من البلدان النامية أنه ما يجب عليها أن تنفقه في سبيل سداد الفوائد وليس خدمة الدين بالكامل، يتجاوز ما تنفقه هذه البلدان على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية

وبالتالي عندما تكون هناك أي هزة أو اضطراب أو مربك من المربكات كما التي رأيناها على مدار السنوات الأربع الماضية، نجد أن هناك تطوراً سلبياً في الأسواق سواء بزيادة معدلات التضخم التي ترتبط بها زيادات أسعار الفائدة، وبالتالي تتراكم خدمات الديون. ونجد أنفسنا اليوم في عدد من البلدان النامية أنه ما يجب عليها أن تنفقه في سبيل سداد الفوائد وليس خدمة الدين بالكامل، يتجاوز ما تنفقه هذه البلدان على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية.

السؤال 2:

فمن هنا نرى أن الاعتماد الأساسي على المنظمات التمويلية الدولية إذا انتهى، هل يعني هذا توقف التمويل وعدم إمكانية تنفيذ المشروعات التنموية؟ وكيف تؤثر بدائل التمويل الأخرى على الدول النامية؟

الدكتور محمود محي الدين:

> في خلال الأربعين سنة الماضية نحن نشهد الموجة الرابعة من موجات أزمات عالمية في شكل مديونية

ضربت مثلاً بالمنظمات التمويلية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، ولكن نعلم أن المنظومة المالية أوسع من ذلك. فإذا كانت تعاني المؤسسات المالية الدولية من مشكلة التباطؤ في منح التمويل، فهناك أيضًا تمويل مكلف للغاية إذا ما لجأت البلدان إلى الأسواق المالية، حيث نجد التمويل قصير الأجل من 3 إلى 5 سنوات، وبتكلفة باهظة لذات الفترة الزمنية.

وقد تضطر الدولة أو البلد النامي أن يتحمل تكلفة تبلغ أضعافًا مضاعفة لما تتحمله البلدان المتقدمة، بسبب التباين في التصنيف الائتماني. كما أن هذا التمويل يتم الحصول عليه ليس فقط بتكلفة عالية، ولكن أيضًا بنقد أجنبي أو ما يُطلق عليه "عملة صعبة".

وإذا ما كانت المشروعات التي يُوجَّه إليها هذا التمويل لا تدرّ عائدًا بالعملة الأجنبية، تكون هناك مشكلة عدم توافق بين ما يُمنح من تمويل وما يمكن أن تدرّه هذه المشروعات من عوائد. ولذلك، وقعت عدد كبير من البلدان في مثل هذه المشكلات.

الحلول كثيرة، ومنها ما طُرح أثناء القمة ، وهو أن يكون هناك نظام أكثر اعتمادًا على التشاركية أو المشاركة في الربح والخسارة، وهذا نظام موجود في إطار التمويل الإسلامي.

السؤال 3:

مع تزايد الاعتماد العالمي على أدوات مثل الصكوك الخضراء في تمويل مشاريع التنمية المستدامة. كيف تقيمون موقع التمويل الإسلامي ضمن هذه المنظومة؟ وهل ترون أن أدوات مثل الصكوك الخضراء والذكاء المؤسسي باتت تملك من النضج المؤسسي ما يؤهلها للمساهمة بفاعلية ضمن جهود التمويل المستدام المعترف بها دولياً؟ وما هي التحديات التي ما زالت تعيق اندماجها الكامل؟

الدكتور محمود محي الدين:

> وجدنا أيضا صكوك خضراء تصدر بفترات زمنية للاستحقاق أطول، وهناك منها ما يصدر أيضا بعملات متنوعة، فهناك مجال جيد للاستخدام مثل هذه الآلية المالية

تجربة الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، كما سمعنا من بعض الممارسين، مر عليها ما يقترب من نصف قرن، بل هناك من يرجعها إلى محاولات أقدم، مثل تجربة ميت غمر في مصر عام 1963، التي سعت لتجميع المدخرات وتوظيفها في مشاريع صغيرة، لكنها لم تكتمل.

شهدنا بعد ذلك تطورًا كبيرًا في صروح مالية ضخمة، بعضها توسع خارج حدود بلاده، لكن التمويل الإسلامي ما زال يرتبط أكثر بالنشاط المصرفي، خاصة في سوق المال.

نعم، هناك بدايات جيدة فيما يخص الصكوك، بما في ذلك الصكوك الخضراء، التي بدأت تصدر بآجال أطول وبعملات متنوعة، ما يُعد مجالاً جيدًا لتوسيع استخدامها. وهناك توجه أن تكون هذه الصكوك مرتبطة بالتمويل الاستثماري المباشر، لا أن تأخذ شكل الأوعية الإقراضية أو الائتمانية.

لكن نحتاج إلى تطور مماثل وأوسع في مجالات مثل التأمين والنظام التكافلي. أيضًا نحتاج إلى تمويل أكبر وأكثر انتشارًا، لأن النظام الحالي تغلب عليه المرابحة ونظم التأجير، رغم وجود نظريًا أدوات متنوعة كالمشاركة والمضاربة.

وفي الممارسة، نلاحظ تركّزًا كبيرًا في استخدام هذه الأدوات وفي الدول التي تطبقها. ورغم نمو التمويل الإسلامي في بعض الدول ليشكل أكثر من 10% من الأصول المالية، إلا أن النسبة في معظم الدول ما زالت أقل من ذلك، وعلى الصعيد العالمي لا تتجاوز 1% من الأصول المالية الدولية.

وهذا يفتح المجال للنظر من زاويتين:

- أولاً، هناك فرصة كبيرة للانتقال إلى رحاب أوسع لما يتيحه التمويل الإسلامي من مزايا، بدءًا من التمويل الصغير والشمول المالي وصولاً إلى المشروعات الكبرى.
- وثانيًا، هناك تنوع قطاعي واضح يشمل الزراعة والصناعة والخدمات، مع تجارب ناجحة، سواء ضمن المنظومة الإسلامية أو في نظم تمويل تعاونية مشابهة، كالموجودة في كندا وألمانيا وحتى بعض دول أمريكا اللاتينية، التي تعتمد على التمويل الجماعي والتشارك في العوائد ضمن أنشطة حياتية أساسية، وهذا نموذج متطور، محكم، ولكنه ميسر للمتعاملين.

السؤال 4:

كأن بأسلوب أخلاقي أكثر؟

الدكتور محمود محي الدين:

> مسألة التأثير العالمي يجب أن يبدأ وسوف ينتهي أيضا بالتأثير المحلي

نعم طبعًا، لأنها أولًا تهدف إلى تعظيم العائد على المجتمع، وتحاول إما تخفيض التكلفة أو زيادة العائد. وتهتم بالبعد الإنساني، بالعاملين في القطاع من خلال زيادة مهاراتهم، وتهتم أيضًا بالبيئة المحيطة والمجتمع المحلي. فهذه أهداف جيدة تتجاوز مجرد إبرام صفقة أو عقد تمويلي.

السؤال 5:

رغم الزخم الفكري المتنامي حول التمويل الإسلامي، إلا أنه غاب عن مسودة وثيقة مؤتمر "FFD4". من وجهة نظركم، ما فرص تعزيز التنسيق بين الدول الإسلامية لتفعيل حضورها في دوائر صنع القرار الأممية؟ وكيف يمكن تحويل هذا الزخم إلى قوة تفاوضية مؤثرة على مستوى السياسات الدولية؟

الدكتور محمود محي الدين:

> نجد أن هناك انتشار للفكرة ليس باعتبارها محملة بأيديولوجية مختلفة، ولكنها محملة بأمرين بقيمة إنسانية تحمي الحقوق وتحافظ على التوازن وتحترم العقود، الأمر الآخر أنها تكون أكثر كفاءة وتخفض تكلفة المعاملات

هذا سؤال مهم ويأتي في توقيته، إذ نحن بصدد الإعداد لمؤتمر تمويل التنمية الذي يُعقد مرة كل عشر سنوات. المؤتمر الأخير كان في أديس أبابا عام 2015، وسبقه مؤتمر في الدوحة عام 2008، وآخر في مونتيري بالمكسيك بعد إقرار أهداف الألفية.

هذا المؤتمر معني بكافة مجالات التمويل، سواء العام أو الخاص، المحلي أو الخارجي، بالإضافة إلى التجارة الدولية، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وكذلك الهياكل المالية الدولية وقضايا البيانات. ونتوقع أن يشهد المؤتمر المقبل في إسبانيا حضوراً واسعاً من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

بالفعل هناك اهتمام من عدد من المؤسسات في العالم الإسلامي، كبنك التنمية الإسلامي، وعدد من الصناديق العربية والأفريقية. المسودة الأولية للوثيقة الختامية قيد التفاوض حالياً في مقر الأمم المتحدة، وهناك نقاط توافق وأخرى ما زالت قيد النقاش، من أبرزها المساعدات الإنمائية ودور الحكومات في تعبئة الموارد، مع تركيز متزايد على دور القطاع الخاص.

ومن أبرز القضايا الخلافية مسألة المديونية، وهي موضوع ملحّ. نحتاج إلى نقاش لا يقتصر على توصيف المشكلة، بل يمتد إلى آليات الحل، مثل مبادلة الديون بالاستثمار في التنمية أو حماية البيئة، وتعزيز التعاون الفني وبناء القدرات بين الدول المتأثرة، ومراجعة نظم إعادة الهيكلة لتخفيف أعباء الديون. الأهم من ذلك هو مراجعة نموذج النمو الذي أدى إلى تراكم المديونية، لتجنب تكرار الأزمات.

نحن الآن في الموجة الرابعة من أزمات الديون العالمية خلال أربعة عقود، بعد أزمات أمريكا اللاتينية، ثم جنوب شرق آسيا، ثم الأزمة المالية العالمية، والآن الأزمة الحالية التي لا تحظى بتغطية كافية رغم تأثيرها الواسع، خاصة على الدول الأفريقية وعدد من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وهنا تبرز أهمية التنسيق بين الدول الإسلامية، فهناك 57 دولة أعضاء في المنظمة، يمثلون تكتلات مختلفة – بعضها عربي، وبعضها أفريقي، وبعضها ضمن مجموعة الـ77. من الضروري أن تتشارك هذه الدول في موقف تفاوضي موحد داخل أروقة الأمم المتحدة، لتحويل الزخم الفكري حول التمويل الإسلامي إلى أدوات تفاوض مؤثرة ضمن السياسات الدولية.

السؤال 6:

متى يمكن أن يفرض التمويل الإسلامي كسياسة نفسه في النقاشات على المستوى الأممي، بشكل يكون حلاً – ليس بديلاً فقط – بل حلاً حتمياً للدخول في جميع هذه الأزمات الدولية؟

الدكتور محمود محي الدين:

نحن الآن في مرحلة تُعاد فيها مراجعة كل قواعد اللعبة، فالنظام الاقتصادي والسياسي الموروث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يُعاد النظر فيه. وأرى، كما يرى غيري، أن هذا النظام الذي استمر بعد الحرب العالمية الثانية، ومر بتطورات وأزمات ونهاية الحرب الباردة وغيرها، قد انتهى.

العالم يتجه الآن نحو نظام جديد يسعى لأن يكون أكثر توازنًا وعدلاً وكفاءة، ونأمل أن يكون هذا النظام الجديد أكثر إنصافًا وأقل إجحافًا تجاه البلدان النامية.

لكن قبل أن يتشكل هذا النظام الجديد، علينا أن نشارك في تكوينه. من الجميل أن نتحدث عن الدور العالمي، ولكن الحقيقة أن التغيير لا يبدأ عالميًا، بل يبدأ بأفكار محلية.

بالتالي، فإن التأثير العالمي لا بد أن يبدأ وينتهي بالتأثير المحلي. فإذا تمكنا من تطوير نظام تمويل تشاركي أو نظام مساهمة أو نظام مشاركة في

الربح والخسارة يرتقي بدور المشروعات الإنتاجية والاقتصادية والصناعية والزراعية، ونجح هذا النظام في حل مشكلات في بيئة معينة أو إقليم أو دولة، فسوف يتأثر الآخرون بهذا النجاح ويتطور معهم.

هذا هو حال موضوعات التمويل بكافة أشكالها وأوعيتها، فلا يجب أن نركز فقط على قبول فكرتنا في أسواق مالية كبرى مثل نيويورك أو لندن أو طوكيو. إذا نجحنا في تقديم حلول عملية لمئات الملايين من الناس داخل منظومة التعاون الإسلامي والتنمية، وأيضًا لمئات الملايين من الآخرين، فإن هذه الفكرة ستنتشر، ليس لأنها تحمل أيديولوجية مختلفة، بل لأنها تقوم على قيم إنسانية تحمي الحقوق، وتحافظ على التوازن، وتحترم العقود.

كما أن التمويل الإسلامي يتميز بالكفاءة وقدرته على خفض تكلفة المعاملات، وإذا توفرت له هذه القيم العملية، فسوف يقبل الناس عليه بغض النظر عن مصدره.

السؤال 7:

صناعة التمويل الإسلامي ما زالت تواجه تحديات بنيوية مثل التشريعات غير المتكاملة وارتفاع كلفة المنتجات وضعف أدوات التحوط. انطلاقاً من موقعكم في المنظومة الأممية، ما أبرز الإصلاحات التي ترون أنها قادرة على نقل هذه الصناعة من الهامش إلى صلب السياسات المالية العالمية؟

الدكتور محمود محي الدين:

هناك مشكلات قديمة تم التطرق إليها منذ بدايات عمل البنوك ومؤسسات التمويل الإسلامي، منها مسألة القواعد المتعارف عليها عبر الحدود، والحاجة إلى وجود معايير وقواعد تُيسر التمويل بشكل فعّال، وتقلل من الاختلافات بين النظم المختلفة، بما يتيح سهولة التعامل بين الجهات والبلدان. لا يزال هناك قدر كبير من التفتيت في المعاملات يعود إلى عدم الاتفاق على المعايير.

بالطبع، هناك عدد من الإنجازات الإيجابية التي تحققت، من بينها وجود المجلس الإسلامي للخدمات المالية (IFSB)، الذي يُعنى بوضع قواعد للسلامة والاستقرار المالي ومقره في ماليزيا، وكذلك القواعد المحاسبية التي تضعها منظمة الأيوفي. هناك أيضًا قواعد تتعلق بالممارسات الفضلى في التمويل، وهي متوافقة في الوقت نفسه مع التشريعات الدولية مثل بازل وغيرها، ويجب الترويج لها وبناء القدرات حولها.

لكننا بحاجة أيضًا إلى تطوير باقي مجالات التمويل، مثل أسواق المال، وسوق رأس المال، وقطاع التكافل، وهي مجالات تتطلب جهدًا كبيرًا.

من جهة أخرى، هناك اهتمام متزايد بموضوعات الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الابتكار المالي والتقنية المالية (FinTech). وهذا تطور محمود، من شأنه أن يحسّن كفاءة التمويل، ويقلل تكلفة المعاملات، ويوسّع نطاق الانتشار.

لكن، إلى جانب التقنية المالية، لا يقل أهمية تطوير الرقابة على الابتكار المالي. فكما يُقال في مجال الفينتك، هناك أيضًا الريغتيك (RegTech)، أي أن يكون الرقيب ذاته على دراية بهذه التطورات. إذ إن عدم فهم الرقيب لطبيعة المنتجات قد يدفعه، بكل بساطة، إلى إيقافها أو الحد من استخدامها حتى يتمكن من استيعابها.

لذا، فإن الاستثمار لا يجب أن يقتصر على الأدوات والأسواق، بل لا بد من استثمار موازٍ في تطوير النُظم الرقابية والإشرافية.

ومن الجهات التي ينبغي أن تواكب هذا التطور أيضًا: الحكومات، فهناك ما يعرف بـ"GovTech"، أي أن تكون المعاملات الرسمية مثل الضرائب والمستحقات وغيرها، مدمجة ضمن بيئة تقنية متقدمة، لأن الحكومة تُعد جهة إنفاق واستثمار مهمة.

أما الأهم من كل ذلك، فهو المجتمع. إذ يُشار إلى هذا البعد بـ"SocTech" أو "Society Tech"، أي أن يكون عموم الناس على وعي وتفاعل مع هذا التطور. فالمجتمع هو الفضاء الذي يُستقبل فيه هذا الابتكار ويُختبر فيه أثره الفعلي.

السؤال 8:

منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي رسخ حضوره كمؤسسة فكرية عالمية وناشطة من خلال قمم نوعية في عواصم اقتصادية كبرى. كيف تقيمون تأثير هذه القمم في إعادة تقديم الاقتصاد الإسلامي كمنظومة متكاملة؟

الدكتور محمود محي الدين:

أنا متابع ومشارك في المنتديات والقمم وندوة البركة أيضًا منذ نشأتها، منذ أيام المغفور له بإذن الله الشيخ صالح كامل، ومعجب بهذا التطور الكبير، والانتشار الجغرافي، وأيضًا بالاهتمام بالموضوعات. وأقدّر المزج بين المشاركين الذين يجمعون بين الخبرة المعرفية والممارسة العملية والمهنية، وأيضًا المهتمين بهذا

المجـــال مـــن غير المتخصصين، لأن هـــذا المجال ليس مخصصًا فقط للمتخصصين، بل موجّه لعموم الناس.

وأســـعدني كذلك ما علمته الآن، وهو أن هناك عددًا من الفعاليات وورش العمل التـــي تُبنى على بعض الموضوعات التـــي تخرج من النقـــاش، والتي تحتاج إلى مزيد مـــن التحليل والتطوير، وبعض الأفكار التي قد تنتج عنها مشاركات عملية على أرض الواقع.

ودائمًا ما أقول إن مـــا يجري في الأروقة والدهاليز والكواليس، ســـواء مـــن تحـــضيرات أو تفاعلات بين المشاركين، ســـواء في إطار العمل أو على هامشه، لا يقل أهمية على الإطلاق عمّا يحدث في الجلســـات التي تقومون بالإعداد لها وبثها.

وأتصور أنـــه، بهذه الهمـــة في التجهيـــز، أصبحت الفعاليات التي تقومون بها جزءًا من خارطة الأعمال الســـنوية للمهتمين بموضوعات التمويل والاقتصاد على اختلاف اهتماماتهم.

ونتمنى لكم كل التوفيق والسداد إن شاء الله.